مناقشات الأمن في تركيا: تحديات وتغيرات في القرن الحادي والعشرين

حرره: أبرو جانان- صوكولّو

مراجعة: مصطفى كبار أوغلو

مؤخرًا، نما الاهتمام بتركيا وسياساتها الأمنية بدرجة كبيرة في الأوساط السياسية والأكاديمية عالميًّا، خاصة منذ صعود حزب العدالة والتنمية (AKP) التركي إلى سدة الحكم عقب انتخابات نوفمبر/ تشرين الثاني 2002. تواصل نجاح حزب العدالة والتنمية انتخابيًّا في الانتخابات اللاحقة في 2007 و2011 مع ازدياد النسبة المئوية للأصوات التي حصل عليها باضطراد، وهي حالة غير مسبوقة في تاريخ الجمهورية التركية.

هناك سبب معين لأن تجتذب تركيا اهتمامًا عالميًّا كبيرًا، هو أن حزب العدالة والتنمية في سنواته الأولى قد صُنِّف بسهولة، في وسائط الإعلام والأوساط الأكاديمية، في الغرب بشكل رئيس ـ«حزبًا إسلاميًّا» بأجندة خفية تهدف إلى جر تركيا بعيدًا عن سياساتها الخارجية والأمنية الرئيسة التي ارتكزت طويلًا إلى التحالف الغربي، بحيث تولي تركيا وجهها شطر الشرق الأوسط والعالم الإسلامي.

أثار موقف حكومات حزب العدالة والتنمية -حول بعض المسائل الشائكة- عددًا من الأسئلة في أذهان الباحثين والخبراء في أنحاء العالم كافة تجاه مستوى انخراط تركيا الإقليمي غير المسبوق، كما في الوضع الأمني بالعراق والعلاقات الخاصة المتنامية بالإقليم الكردي شمال العراق؛ والصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية مع تركيز خاص على الوضع في غزة؛ وبرنامج إيران النووي، ومحاولات التوسط بين دول مجموعة «5+1» والقيادة الدينية الإيرانية؛ والأزمة في سوريا والدعم الشامل المقدّم لمجموعات المعارضة.

يستلزم مثل هذا الموقف عددًا متناسبًا من الدراسات التي قد تحلل جيدًا سياسات حكومات حزب العدالة والتنمية الخارجية والأمنية. لكن يصعب القول إن هذه الحاجة قد أشبعت بكفاية وفي حينها بواسطة الأوساط التركية الفكرية والأكاديمية، رغم أنه يتوفر اليوم عدد كبير من الباحثين والخبراء والمفكرين -مقارنة بعددهم منذ 10 أو 15 سنة- الذين أظهروا اهتمامًا حقيقيًّا بهذه الموضوعات. كثير منهم مؤهلون فعلًا بالقدرات الضرورية للقيام بذلك، كالمهارات اللغوية المتقدمة والمؤهلات الأكاديمية في تخصصات العلوم السياسية والعلاقات الدولية التي حصلوا عليها من أرفع المعاهد في العالم.

لكن يبدو أن المشكلة هي عدم كفاية كمية الدراسات المقارنة والأبحاث التجريبية التي تُجرى في تركيا، وتحديدًا تلك المعتمدة على المصادر الأولية. يمكن لمثل هذه الدراسات إتاحة سلسلة تحليلات

متينة حول السياسات الخارجية والأمنية التي اتخذتها أحزاب اليمين واليسار التي شكلت حكومات ائتلافية أو حزبية عبر تاريخ الجمهورية التركية. من الأهمية بمكان تلك الدراسات حول فترة الحرب الباردة وعهد حزب العدالة والتنمية، الذي تواصل أكثر من عقد.

من دون قدر كاف من هذه الدراسات رفيعة الطراز، سيفتقر حينئذٍ غالبًا إلى الجوهر كثيرٌ مما يقال أو يكتب حول نجاحات أو إخفاقات حكومة حزب العدالة والتنمية الراهنة. ومن ثم فإن أي كتاب علمي، يحاول ملء الفجوة في هذا المجال، ينبغي له مبدئيًّا أن يضم مجموعة فصول تقيم تحليلاتها على نتائج تجريبية صلبة أساسها المصادر الأولية، وبيانات يمكن اختبارها والتحقق منها والوصول إليها عبر مصادر مفتوحة.

في ضوء ما سلف، فإن الكتاب الذي حرّرته أبرو جانان- صوكولّو بعنوان: «مناقشات الأمن في تركيا: تحديات وتغيرات في القرن الحادي والعشرين»، رغم نواياه الحسنة بوصفه نقطة بداية وأهدافه المبينة جيدًا في مقدمته، فإنه يعاني من مشكلات مزمنة في المعايير الأكاديمية الموضحة أعلاه.

يتكون الكتاب من 18 فصلًا مع مقدمة وخاتمة، وهو بذلك يتجاوز متوسط عدد الفصول في الكتب المحررة من هذا الطراز. لكن هذا لم يكن مفاجئًا نظرًا لظروف تركيا المميزة، كونها متموضعة عند مفترق طرق جنوب شرق أوروبا وغرب آسيا والشرق الأوسط، كما لها علاقات إستراتيجية بالولايات المتحدة، على أقل تقدير. هكذا، يهدف الكتاب لتقديم تغطية شاملة لمجالات المسائل الأساسية المتعلقة بصناع السياسات كالباحثين والخبراء في تركيا وخارجها، وبالتالي يستحق أن ينسب له فضل شمولية غايته.

بيد أن نطاق -وكذلك عمق- تغطية القضايا المحددة التي كان يفترض أن تتناولها فصول الكتاب أخفقت إجمالًا في إتحاف القارئ بمستوى مقبول من فهم مختلف أبعاد مادة الموضوع قيد المناقشة في الفصول. هناك عدد من أسباب ذلك يمكن إيرادها هنا.

أولها، الكتاب كما ذكرت المحررة في التنويهات يمثل وقائع مؤتمر دولي عقد بإستانبول في 2010. هناك أوجه قصور معروفة أكاديميًّا، تتعلق بنطاق ومحتوى تقديمات المؤتمرات. من المعلوم أيضًا أن عملية تحويل تقديمات المؤتمرات إلى فصول كتاب مفصلة متكاملة يتطلب من المحررين والمؤلفين—على حد سواء— قدرًا ضخمًا من العمل، لإنتاج كتاب متماسك ومتكامل مفاهيميًّا. بهذا المعنى، لا يترك الكتاب لديك مثل هذا الانطباع في معظم الفصول التي لا يبدو أن بعض مؤلفيها -باستثناء أوزلم تور- اعتنوا بمراجعة نصوصهم، رغم سلسلة تطورات درامية حدثت خلال العامين الأخيرين. إذ كان ينبغي تحديث عدد من القضايا التي غطتها أبحاثهم، مثل تدهور العلاقات مع العراق وإيران، أيضًا نتيجة الأزمة في سوريا، مما يستدعي التساؤل حول نجاح وأهمية مبدأ «تصفير الصراع مع الجيران» الذي يحكم السياسة الخارجية التركية خلال معظم فترة حكومات حزب العدالة والتنمية. بل إن هذه السياسة تلقت المديح في كل فصول الكتاب تقريبًا مما يبدو لدى القارئ اليوم تقييمًا عفا عليه الزمن.

ثانيا، يقترح عنوان الكتاب «مناقشات الأمن في تركيا» أنه سيتكون من مقاربات متنافسة لمختلف قضايا السياسة الخارجية والأمنية التركية مقدمًا إيجابيات وسلبيات المسائل التي يغطيها الكتاب بتوفير منبر لنقاش غني معرفيًّا، ينير أذهان القراء، ويتيح لهم استخلاص نتائجهم بأنفسهم. لكن يبدو أن معظم المساهمين متماثلين جدًّا ذهنيًّا في مقارباتهم. يبدو

واضحًا أن معظم هؤلاء المؤلفين تبنوا خطاب مدرسة كوبنهاغن في «الأمننة» securitization الذي هيمن أكاديميًّا على مجال العلاقات الدولية بأوروبا الغربية عقب نهاية الحرب الباردة، ولاسيّما دول شمال أوروبا. رغم استرخاء الوضع الأمني في ذلك الجزء من العالم، كان على تركيا وجيرانها الأقربين أن يمروا بسنوات بالغة الصعوبة في التعاطي مع الصراعات داخل الدول وفيما بينها، والتي بولغ في تبسيط واختزال تأثيرها في السياسات الخارجية والأمنية التي اتبعتها الحكومات خلال الحرب الباردة وعقد التسعينات أيضًا بمعظم الفصول. نبرة النقد الموجهة نحو السياسات التي اتخذتها الحكومات قبل صعود حزب العدالة والتنمية تبدو كما لو أن تركيا هي الدولة الوحيدة في العالم التي تبنت نهجًا أمنيًّا متشددًا في علاقاتها بجيرانها في أوروبا الشرقية، أو الذين كانوا على علاقة وثيقة بالاتحاد السوفياتي. هناك بالطبع مجال للنقد، بأثر رجعي، للسياسات التي اتُخِذت آنذاك تحت ظروف خاصة بالحرب الباردة وما تلاها. لكن لأجل تقديم تحليل أكاديمي صلب، ينبغي أخذ عناصر الاستمرارية والتغير بالاعتبار في هذه الفصول.

ثالثًا، واتصالًا بالسبب الثاني، لا يبدو أن المؤلفين قد أولوا اهتمامًا معتبرًا بتأسيس تحليلاتهم على المصادر الأولية، كالاستعانة بالأرشيف أو الوثائق الرسمية الأصلية التي أفرج عنها للاطلاع العام أو المذكرات الشخصية أو حتى المقابلات المنشورة مع من كانوا بمواقع صنع القرار بالحكومات السابقة. غياب المصادر الأولية يفقد الفصول المادة الجوهرية التي هي ضرورية لفتح آفاق النقاش بالأوساط الأكاديمية والمجال العام لنتائجهم ومقترحاتهم بما يميط اللثام عن معلومات جديدة. على نقيض ذلك، تبدو معظم هذه المقالات ككتابات صحفية، وكأنّ المؤلفين قد طلب منهم التعليق على عدد من القضايا في نطاق زمني قصير جدًّا. لذلك، قصّرت معظم الفصول عن إمداد القارئ بما يكفي من البيانات والأدلّة التي تدعم نقد المؤلّفين لسياسات الحكومات السابقة أو المدح لحكومة حزب العدالة والتنمية الراهنة. ■